جامعة مدينة السادات
معهد الدراسات والبحوث البيئية
المؤتمر الدولي السادس للدراسات والبحوث البيئية
نحوآفاق جديدة للتنمية المستدامة

مجلة الدراسات والبحوث البيئية (2021)المجلد الحادى عشر , العدد الرابع (a 4) :71 -65

دورالموازنات التخطيطية في تصحيح إنحرافات التكاليف البيئية

شيماء أشرف كساب [1] ، أماني محمد عبد العال رزق[1]، فتحي إبراهيم كامل أبو نافع[2]

1- معهد الدراسات والبحوث البيئية - جامعة مدينة السادات
2- كلية التكنولوجيا والتنمية - جامعة الزقازيق

الملخص

تمثلت مشكلة البحث في توضيح دور الموازنات التخطيطية في تصحيح إنحرافات التكاليف البيئية، وهدف البحث إلى التعرف على مدى استخدام مخرجات الموازنة التخطيطية في تصحيح إنحرافات التكاليف البيئية، وتحديد معوقات ادراج التكاليف البيئية في الموازنة التخطيطية، والتعرف على أوجه القصور في نظم وأساليب قياس وتخطيط ورقابة التكاليف البيئية، وتم اتباع المنهج الوصفي التحليلي لتحليل البيانات بالاعتماد على (100) استبانة تم توزيعهم على عينة الدراسة التي تتمثل في المحاسبين والادارة العليا في 5 من المصانع الملوثة للبيئة.

وتم التوصل إلى النتائج التالية

1- يمكن استخدام الموازنة التخطيطية في تصحيح إنحرافات التكاليف البيئية.

2- يمكن التغلب على معوقات ادراج التكاليف البيئية بالموازنة.

3- يمكن معالجة أو تلافي أوجه القصور في نظم وأساليب قياس وتخطيط ورقابة التكاليف البيئية.

4- يجب البحث عن أساليب جيدة تناسب قياس التكاليف البيئية

كلمات داله: الموازنات التخطيطية - التكاليف البيئية - تصحيح إنحرافات التكاليف البيئية

Abstract

The problem of the search was to clarify the role of planning budgets in correcting deviations in environmental costs, The aim of the research is to identify the extent to which the planning budget outputs are used in correcting deviations in environmental costs, identifying obstacles to including environmental costs in the planning budget, and identifying deficiencies in systems and methods for measuring, planning, and controlling environmental costs. The researcher followed the descriptive analytical approach to data analysis based on (100) A questionnaire was distributed to the study sample which was represented accountants and senior management in 5 of the polluted factories.

The search found the following:

1- The planning budget can be used to correct deviations in environmental costs.

2- The obstacles to including environmental costs in the budget can be overcome.

3- Deficiencies in the systems and methods of measuring, planning, and controlling environmental costs can be addressed or avoided.

4-we should Looking for good methods that fit the environmental costs

Key worde: Crises, the informal sector, women's employment, social protection, risks .

المقدمه

لا تختلف الأزمات كثيراً عن الأزمة الحالية (كوفيد19) التى تتطلب تدخلات حمائية فى ظل تدنى الأوضاع الأقتصادية، وأن كان هناك أختلاف فى نوعية تأثيرها على القطاع غير الرسمى، الإ أن أزمة فيروس كورونا كشفت الظروف المعيشية المتدهورة لهذا القطاع بأكمله، خاصة أن أنظمة الضمانين الصحى والاجتماعى متغاضية عن حماية هذا القطاع ليس فقط وقت الأزمات والأوبئة، لكن بشكل عام حتما قبل الأزمة، وهذا ما دفعنا إلى إعتبار هذا القطاع هو الأكثر تضرراً من الآثار الإقتصادية، والإجتماعية، والصحية لجائحة كوفيد19 فى العالم، وفى مصرخصوصاً، وعلى وجه التحديد العمالة النسائية به،

حيث تأثرت بشكل كبير؛ نتيجة الأجراءات والتدابير الأحترازية المتخذة ضد جائحة كورونا و التى أودت بوظائفهن ومنها تدهور أوضاعهن وفقدان موارد رزقهن الرئيسى لسد الأحتياجات الأساسية لأسرهم)بالتسريح الجماعى للعمال، أو الأمتناع عن صرف المرتبات لهن، أو زيادت عدد ساعات العمل مع تجاهل تلك الأجراءات الأحترازية أواتخاذها بشكل حاسم(، وبالتالى زيادة تعرضهن للإصابة بالفيروس ونقله نظراً لغياب أى تغطية تأمينية أو إجازات مدفوعة الأجر يحد من قدرة العمالة غير الرسمية على التزام المنازل هذا بالإضافة إلى أن أماكن عملهم غالباً ما تفتقر إلى معايير السلامة الصحية والمهنية، وفى حالة ا لإصابة يمكن أن تتحول الأماكن الأكثر فقراً إلى بؤر لنشر المرض؛ حيث يصعب على الغالبية منهم تطبيق قواعد التباعد الاجتماعى والحجر الصحى المنزلى التى تنصح بها الجهات الرسمية بسبب محدودية الموارد وسوءالظروف السكنية. واذا كانت النساء بصفة عامة تضررن جراء جائحة كورونا، فأن النساء الريفيات كأكثر عرضة للأزمات والمشكلات جراء الجائحة. وانطلاقاً من ذلك هدفت الدراسة للتعرف على أوضاع المرأة الريفية العاملة بالقطاع غير الرسمى، وأسباب التحاقها بهذا القطا ع، والوقوف أيضاً على الأثارالمترتبة على كافة الأحداث والأزمات التى مر بها المجتمع المصرى فى الأونة الأخيرة.

مشكلة البحث

في ظل التغيرات و التحديات هنا تتبلور اشكالية الدراسة الراهنة فى الوقوف على أوضاع النساء العاملات فى القطاع غير الرسمىفى مصر وآليات الحماية الأجتماعية المقدمة لهن عامة وفى ظل الأزمات خاصة، وذلك سعياً للوصول إلى وضع خطة أستراتيجية لضمان الحماية الأجتماعية المستدامة. موضوع الحماية الأجتماعية وتمكين المرأة العاملة فى القطاع غير الرسمى نتيجة الأوضاع المتدنية التى يتعرضن لها فى هذا القطاع, وذلك للوقوف على آليات الحماية الأجتماعية للنساء فى ظل الأزمات وخاصة فى ظل جائحة كوفيد19، وللوقوف على طبيعة هذه الدراسات من الناحية النظرية، والمنهجية ، والأتجاه نحو تحديد نقطة البدء، والأنطلاق فى دراستنا الحالية.

لقد استندت هذه الدراسات على أهداف محققة لهذا الغرض، فقد طرحت دراسة نادية حليم وآخرون، أوضاع عمل المرأة فى القطاعين الرسمى وغير الرسمى ، 2011

بينما جاءت أهداف دراسة إيناس محمد فتحى غزال، الأستبعاد الأجتماعى للمرأة العاملة فى قطاع العمل غير الرسمى فى المجتمع المصرى – دراسة سوسيولوجية، 2015.

فـى حـين اسـتندت دراسـة منـى محمـد محمـد المتـولى،المرأة فـى سـوق العمـل غيـر الرسـمى، 2006. أهـدافها كالتـالى:- التعرفعلـى الأوضـاع الاقتصـادية والاجتماعيـة للمـرأة العاملـة فـى القطـاع غيـر الرسـمى فـى منطقـة درب البرابرة بحى الموسكى.

بينمـا عرضـت دراسـة سـلوى العنتـرى، نفيسـة دسـوقى، عمـل النسـاء فـى السـوق بـدون أجـر العمـل لـدى الأسـرة فـى الأقتصـاد غيـر الرسـمى بمصـر ،2015، الإجـراءات كالتـالى:- اسـتعان الباحـث بـأدوات التحليـل الكيفـى كالمسـوح الأجتماعيـة، ودليـل المقابلـة المتعمقـة علـى عينـة بلـغ تعـدادها نحوعشـرين مـن محافظـات صـعيد مصـر)المنيا – بنـى سويف – الفيوم(، إضافة إلى القاهرة، والجيزة.

كمـا اسـتعانت هـذه المجموعـة مـن الدراسـات بمجموعـة مـن المـداخل النظريـة كدراسـة ناديـة حلـيم وآخـرون، أوضـاع عمـل المـرأة فـى القطـاعين الرسـمى وغيـر الرسـمى، 2011. جـاء إطارهـا النظـرى:- معتمـد علـى نظريـة النـوع الاجتمـاعى. بينمـا اعتمـدت دراسـة إينـاس محمـد فتحـى غـزال، الأسـتبعاد الأجـت مـاعى للمـرأة العاملـة فـى قطـاع العمـل غيـر الرسـمى فـى المجتمـع المصـرى – دراسـة سوسـيولوجية، 2015. . بينمـا جـاء الإطـار النظـرى لدراسـة سـلوى العنتـرى، نفيسـة دسـوقى، عمـل النسـاء فـى السـوق بـدون أجـر العمـل لـدى الأسـرة فـى الأقتصـاد غيـر الرسـمى بمصـر ،2015،

وقـد توصـلت هـذه الدراسـات للنتـائج والتوصـيات التاليـة فجـاءت نتـائج دراسـة ناديـة حلـيم وآخـرون، أوضـاععمل المرأة فى القطاعين الرسمى وغير الرسمى، 2011.

بينمـا كانـت نتـائج دراسـة إينـاس محمـد فتحـى غـزال، الأسـتبعاد الأجتمـاعى للمـرأة العاملـة فـى قطـاع العمـل غيـر الرسمى فى المجتمع المصرى – دراسةسوسيولوجية، 2015.

بينمـا جـاءت نتـائج دراسـة سـلوى العنتـرى، نفيسـة دسـوقى، عمـل النسـاء فـى السـوق بـدون أجـر العمـل لـدى الأسـرة فـى الأقتصـاد غيـر الرسـمى بمصـر، 2015، كالتـالى:- وقـد توصـلت نتـائج دراسـة منـى محمـد محمـد المتـولى، المـرأة فـى سوق العمل غير الرسمى، 2006.

تناولـت الدراسـات التـى تنـدرج تحـت هـذا المحـور مجموعـة مـن الموضـوعات المتعلقـة بحمايـة وتمكـين النسـاء العـاملات فـى القطـاع غيـر الرسـمى ولقـد جـاءت أهـداف هـذه الدراسـات محققـة لهـذا الـدور: فقـد أشـارت دراسـة مـروة أحمد نبيل، العائد الأقتصادى لتمكين المرأة الفقيرة العاملة فى القطاع غير الرسمى بالدول النامية، 2018 .

بينمـا جـاءت أهـداف دراسـة أميـرة محمـد عمـارة، تـأثير فجـوة النـوع الأجتمـاعى فـى النمـو الاقتصـادى فـى مصر،2018.

ولتحقيـق هـذه الأهـداف اسـتخدمت هـذه الفئـة مـن الدراسـات العديـد مـن الإجـراءات المنهجيـة كدراسـة مروةأحمـد نبيل، العائد الأقتصادى لتمكين المرأة الفقيرة العاملة فى القطاع غير الرسمى بالدول النامية، 2018.

كمـا أن هـذه الدراسـات اسـتعانت بـبعض المـداخل النظريـة كدراسـة مـروة أحمـد نبيـل، العائـد الأقتصـادىلتمكين المرأة الفقيرة العاملة فى القطاع غير الرسمى بالدول النامية، 2018 .

بينما اعتمدت دراسة أميرة محمد عمارة، تأثير فجوة النوع الأجتماعى فى النمو الاقتصادى فى مصر،2018.

بينمـا تطرقـت دراسـة هالـة منصـور عبـدالرحمن محمـد ,التمكـين وعلاقتـه بمشـاركة المـرأة فـى الأحـزاب السياسـية تحليل سوسيولوجي.

وتواصـلت هـذه الدراسـات إلـى بعـض النتـائج والتوصـيات الهامـة حـول موضـوع حمايـة وتمكـين العـاملات فـى القطـاع غيـر الرسـمى فجـأت نتـائج دراسـة مـروة أحمـد نبيـل, العائـد الأقتصـادى لتمكـين المـرأة الفقيـرة العاملـة فـى القطـاع غير الرسمى بالدول النامية ,2018 .

بينمـا جـاءت أبرزنتـائج وتوصـيات دراسـة أميـرة محمـد عمـارة، تـأثير فجـوة النـوع الأجتمـاعى فـى النمـو الاقتصـادى فى مصر،2018.

هدف البحث

مـن العـرض السـابق لطبيعـة مشـكلة البحـث يمكـن القـول ان الهـدف الاساسـي للبحـث يتمثـل فـي التعـرف علـى أوضـاع المـرأة الريفيـة العاملـة بالقطـاع غيـر الرسـمى، وأسـباب التحاقهـا بهـذا القطـاع والوقـوف أيضـاً علـى الأثـار المترتبة على كافة الأحداث والأزمات التى مر بها المجتمع المصرى فى الأونة الأخيرة.

و يتحقق من خلال الهدف السابق مجموعة من الاهداف الفرعية يوجزها الباحث فيما يلي :

1- العائد الأقتصادى لتمكين المرأة الفقيرة العاملة فى القطاع غير الرسمى .

2- حماية وتمكين العاملات فى القطاع غير الرسمى .
3- تأثير فجوة النوع الأجتماعى فى النمو الأقتصادى فى مصر.
4- أوضاع عمل المرأة فى القطاعين الرسمى وغير الرسمى .

أهمية البحث

تتحدد أهمية هذا الدراسة كونها تعالج مشكلة هامة وحساسة ألا وهي تحديد أهم آليات الحماية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والحماية المجتمعية للمرأة، بالإضافة إلى تحديد أهم المقترحات التي قد تزيد من فاعلية برامج الحماية الاجتماعية للمرأة في ضوء رؤية مصر 2030م.

التراث البحثى

يسعى إلى تناول الدراسات السابقة عن موضوع الحماية الأجتماعية وتمكين المرأة العاملة فى القطاع غير الرسمى نتيجة الأوضاع المتدنية التى يتعرضن لها فى هذا القطاع وذلك للوقوف على آليات الحماية الأجتماعية للنساء فى ظل الأزمات

وخاصة فى ظل جائح ة كوفيد19، وللوقوف على طبيعة هذه الدراسات من الناحية النظرية، والمنهجية ، والأتجاه نحو تحديد نقطة البدء، والأنطلاق فى دراستنا الحالية ،وسوف أقوم بعرض محاورين لهذه الدراسات وهى:-

دراسات المحور الأول

<u>تدور دراسات هذا المحور حول النساء العاملات فى القطاع غير الرسمى.</u>

كما استعانت هذه المجموعة من الدراسات بمجموعة من المداخل النظرية كدراسة نادية حليم وآخرون، أوضاع عمل المرأة فى القطاعين الرسمى وغير الرسمى، 2011. جاء إطارها النظرى:- معتمد على نظرية النوع الاجتماعى.

بينما اعتمدت دراسة إيناس محمد فتحى غزال، الأستبعاد الأجت ماعى للمرأة العاملة فى قطاع العمل غير الرسمى فى المجتمع المصرى – دراسة سوسيولوجية، 2015. .

بينما جاء الإطار النظرى لدراسة سلوى العنترى، نفيسة دسوقى، عمل النساء فى السوق بدون أجر العمل لدى الأسرة فى الأقتصاد غير الرسمى بمصر ،2015،

وقد توصلت هذه الدراسات للنتائج والتوصيات التالية فجاءت نتائج دراسة نادية حليم وآخرون، أوضاع عمل المرأة فى القطاعين الرسمى وغير الرسمى، 2011.

بينما كانت نتائج دراسة إيناس محمد فتحى غزال، الأستبعاد الأجتماعى للمرأة العاملة فى قطاع العمل غير الرسمى فى المجتمع المصرى – دراسةسوسيولوجية، 2015.

بينما جاءت نتائج دراسة سلوى العنترى، نفيسة دسوقى، عمل النساء فى السوق بدون أجر العمل لدى الأسرة فى الأقتصاد غير الرسمى بمصر، 2015،

دراسات المحور الثانى

تناولت دراسات هذا المحور آليات الحماية الأجتماعية وتمكين النساء العاملات فى القطاع غير الرسمى الفئات الهشة والضعيفة.

كما أن هذه الدراسات استعانت ببعض المداخل النظرية كدراسة مروة أحمد نبيل، العائد الأقتصادى لتمكين المرأة الفقيرة العاملة فى القطاع غير الرسمى بالدول النامية، 2018 .

بينما اعتمدت دراسة أميرة محمد عمارة، تأثير فجوة النوع الأجتماعى فى النمو الاقتصادى فى مصر،2018.

بينما تطرقت دراسة هالة منصور عبدالرحمن محمد ,التمكين وعلاقته بمشاركة المرأة فى الأحزاب السياسية تحليل سوسيولوجي.

وتواصلت هذه الدراسات إلى بعض النتائج والتوصيات الهامة حول موضوع حماية وتمكين العاملات فى القطاع غير الرسمى فجأت نتائج دراسة مروة أحمد نبيل, العائد الأقتصادى لتمكين المرأة الفقيرة العاملةفى القطاع غير الرسمى بالدول النامية ,2018 .

بينما جاءت أبرزنتائج وتوصيات دراسة أميرة محمد عمارة، تأثير فجوة النوع الأجتماعى فى النمو الاقتصادى فى مصر،2018.

مفاهيم البحث

مفهوم الأزمة

هي حدث مفاجئ غير متوقع مما يؤدي إلى صعوبة التعامل معه ومن ثم ضرورة البحث عن وسائل وطرق لادارة الموقف بشكل يقلل آثارة ونتائجه السلبية وايضا هي حالة مؤقتة من الاضطراب واختلال التنظيم تتميز بقصور الفرد في مواجهتها باستخدام طرق حل المشكلات.

مفهوم إدارة الأزمة

هى سلسلة الإجراءات الهادفة إلى السيطرة على الأزمات والحد من تفاقمها حتى لا ينفلت زمامها وبذلك تكون الإدارة الرشيدة للأزمة هي تلك التي تضمن الحفاظ على المصالح الحيوية للمؤسسة وحمايتها.

مفهوم الحماية الأجتماعية

هى جميع المبادرات العامة والخاصة التى تحمى الضعفاء من مخاطر سبلالمعيشة وتعزز الوضع الأجتماعى وحقوق المهمشين؛ بهدف الحد من الضعف الأقتصادى والأجتماعى للفئات الفقيرة والضعيفة والمهمشة. شيرين الشواربى ،2021، ص124.

مفهوم القطاع غير الرسمى

يشير القطاع غير الرسمى إلى القطاع الذى يتضمن الأنشطة الأقتصادية إنتاجية وخدمية التى تمارس خارج المنشآت الرسمية والتى لا تخضع للقواعد المنظمة للعمل فى الدولةوالمتمثلة فى عقد العمل والتأمينات والبطاقة الضريبية والسجل التجارى وتصريح مزوالة المهنة وإجراءا تالأمن الصناعى.)نادية حليم، محاسن عمرو وآخرون ،2011، ص30.

يخلص الباحث مما سبق إلى أن أهم عوامل نجاح تطبيق برامج الحماية الأجتماعية تتمثل فى:

1- مشاركة ودعم كل فئات المجتمع بالدولة لنظام الحماية الأجتماعية.
2- التخطيط وإدارة تطبيق النظام بشكل جيد بالإضافة إلى خبرة وفعالية المسئول عن مشروع تطبيق النظام.
3- استعداد الدولة للتغيير اللازم لتطبيق النظام مع توافر الدعم المالي اللاز م للتطبيق.
4- توافر مقاييس الأداء اللازمة لتقييم الأداء الإداري للتأكد من حدوث التغيير التنظيمي اللازم لتطبيق النظام.

الخاتمة والنتائج

تناول البحث الاطار العام مدخل النوع الأجتماعى بأعتباره المدخل الذى أوصت به كافة الجهات التنموية المعنية بالنساء وتمكينهن فى كافة المجالات. والجدير بالذكر أن هذا المدخل قد تم تطويره فى نهاية سبعينات القرن العشرين تساوقاً مع الأهتمام العالمى بقضايا النساء .

ويشير مدخل النوع الأجتماعى إلى دراسة العلاقة المتداخلة بين المرأة والرجل فى المجتمع، وتنمية النوع رجال ونساء الإ أنه يركز على النساء بإعتبارهن الفئة الأضعف أو الأكثر هشاشة، ومن ثم يركز المدخل على تحليل مشاركة النساء فى العمل سواء العمل المنزلى، أو العمل خارج المنزل مقارنة بالدور الذى يقوم به الرجال وذلك للوقوف على حجم وطبيعة الدور النسائي فى العمل من أجل أن تحظى النساء بالتمكين اللائق اقتصادياً واجتماعياً .

علاوة على تناول فوائد العمل الغير رسمى و التى تلعب فيها النساء دوراً هاماً فى العملية الإنتاجية سواء فى الزراعة أو غيرها من الأنشطة الإنتاجية والخدمية.

توصل البحث الى أن أهم آليات الحماية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بالإضافة إلى آليات حماية المرأة من العنف ومقترحات تفعيل برامج الحماية الاجتماعية للمرأة .

المراجع العربية

- أحمد السيد،2020: كوفيد-19 وأسواق العمل: الدروس والتحديات والفرص، فى مجلة الديمقراطية،عدد 79 يوليو2020.
- التقرير المجمع،2017: تقرير مشروع تحسين الأوضاع المعيشية للسيدات المعيلات فى المناطقالريفية والحضرية الفقيرة بين العاملات فى القطاع غير الرسمى فى مصر(، القاهرة، الجيزة والقليوبية.
- الجمعية العامة للأمم المتحدة،2009: تقرير الخبيرة المستقلة المعنية بمسألة حقوق الإنسان، بجامعة القاهرة، الدوحة.
- الجمعية العامة للامم المتحدة،2013: تقرير عن دور المراة فى التنمية، الدورة الثامنة والستون.
- المأمون على عبد المطلب صبره،2015: الأقتصاد الغير رسمى في مصر أنموذج الدروس الخصوصية بين التقنين والإلغاء، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر، العدد الثالث عشر،(د.ط).
- أميرة محمد عمارة،2018: تأثير فجوة النوع الأجتماعى فى النمو الأقتصادى فى مصر، المجلد التاسععشر، العدد الأول.
- أيمن إبراهيم الدسوقى: تقييم فعالية المنظمة العربية لحقوق الأنسان، اللجنة الوطنية لحقوق الأنسان بجامعة القاهرة، الدوحة.
- إيناس محمد فتحى غزال،2015: الإستبعاد الاجتماعى للمرأة العاملة فى قطاع العمل غير الرسمى فىالمجتمع المصرى دراسة سوسيولوجية، رسالة ماجستير،جامعة المنوفية، كلية الآداب، قسم اجتماع،المجلد43.
حسين عبد المطلب الأسرج،2010: انعكاسات القطاع غير الرسمى على الأقتصاد المصرى

المراجع الدولية

- الجمعية العامة للأمم المتحدة،2012: المقرر الخاص المعنى بحق كل انسان فى التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، أناندغروفر، الدورة العشرون، البند الثالث من جدول الأعمال.
- المجلس الأقتصادى والأجتماعى والبيئى،2018: تقرير عن الحماية الأجتماعية فى المغرب واقع الحال، الحصيلة وسبل تعزيز أنظمة الضمان والمساعدة الأجتماعية، لجنة القضايا الأجتماعية والتضامن.
- المجلس الأقتصادى والأجتماعى للأمم المتحدة،2016: تقرير عن تمكين المرأة أقتصادياً فى عالم العمل الآخذ فى التغير، الدورة الحادية والستون، البند الثالث من جدول الأعمال المؤقت.
- إيزابيل أورتيز،2018: موجبات الحماية الأجتماعية المعممة، التمويل والتنمية.
- بوخيط سليمة،2014:2015، القطاع غير الرسمى فى المدينة الجزائرية بين النظرية والتطبيق) الباعةالمتجولون بمدينة مسيلة نموذجاً(، رسالة دكتوراة العلوم فى علم الأجتماع تخصص تنظيم وعمل، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية العلوم الأنسانية والأجتماعية والعلوم الأسلامية.
- دوبى بونوة صورية،2019: عمل المرأة فى القطاع غير الرسمى، رسالة ماستر، إشراف مرقومةمنصور،جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، كلية العلوم الاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية شعبةاجتماع.

المراجع الأجنبية

- Asian Development Bank, BPS-Statistics Indonesia، THE INFORMAL SECTOR AND INFORMAL EMPLOYMENT IN INDONESIA، COUNTRY REPORT 2010:2011.
- Australian Government AUSAID Office of Development Effectiveness، Women and the informal economy A think piece by Lota Bertulfo, November 2011.
- Cairo Center for Development Benchmarking، Women working in the Informal Sector:The Current Status and Suggested Interventions، 2020.
- Chris Hearle, Sally Baden and other (help dask)، Promoting economic empowerment for women in the informal economy، September 2019.
- Dan Lewis, Gulelat Kebede and other (UN-Habitat Urban Risk)، Urban Crises and the Informal Economy: Surviving, Managing, Thriving in Post-Conflict Cities، CARDIFF UNIVERSITY PRIFYSGOL CAERDYD، September 2019.
- Divya Avanthy، Amlan Kanti and other، Women informal economy: its characteristics and legitimacy in the intergenerational context, Enero-Junio 2013, Vol. 13.
- Funded by the European Union، EXTENDING COVERAGE: SOCIAL PROTECTION AND THE INFORMAL ECONOMY، .2017